

اثر التجارة العربية البينية على الاندماج الاقتصادي الإقليمي: دراسة إحصائية وتحليلية للدول المغاربية.
The Effect of Inter_Arabe_Trade on Regional Economic Integration: A Statistical and Analytical Study of The Maghreb Countries

د. مكاوي مكي¹، د. بيدي عيساوي صورية²

¹ جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر (الجزائر)، mekki.mekkaoui@univ-mascara.dz

² جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر (الجزائر)، soria.bidi.aissaoui@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/15

تاريخ الارسال: 2021/10/21

ملخص:

يعد الاندماج الاقتصادي الإقليمي حافزا قويا للتنمية الاقتصادية استندت عليه العديد من دول العالم وحقت من وراءه مكاسب اقتصادية واجتماعية ترجمت بتحقيق الاندماج المالي والخدمات والتجاري وهو ما يعرف بالاندماج المتكامل وهو ما تسعى الدول المغاربية الى تحقيقه منذ سنوات عدة غير ان الإصلاحات التي قامت بها في سبيل ذلك لم تلقى انسجاما بينها واقتصرت العلاقات التجارية على التعاقدات الثنائية بين دول المنطقة وتهدف هذه الدراسة الى تبيان أهمية التجارة المغاربية البينية في دعم مسار الاندماج الاقتصادي بالمعنى الحقيقي كمجموعة اقتصادية موحدة.

الكلمات المفتاحية: الاندماج الاقتصادي، التجارة البينية، الدول المغاربية، الاندماج المالي.

تصنيف JEL: F36, F15, F01, F02

Abstract :

Regional Economic Integration is a strong catalyst for economic development on which many countries of the world have relied and achieved economic and social gains that have been translated by achieving financial service and commercial integration, which is known as integrated integration which is what the Maghreb Countries have been striving to achieve for several years, but the reforms that they have undertaken for this reason, they did not meet with harmony and trade relations were limited to bilateral contacts between the countries of the region, this study aims to study the importance of Intra_Maghreb Trade in supporting the course of economic integration in the true sense as a unified economic group.

Keywords : Regional Economic Integration, Intra_Maghreb Trade, the Maghreb Countries, financial intergration

JEL Classification : F02, F01, F15, F36

المقدمة:

الاتجاه نحو تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية من مختلف القيود أدى الى زيادة مستويات الانفتاح التجاري والمالي للأسواق واندماجها، مما تسبب في زيادة التدفقات من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات، ومما رفع من حاجة اللجوء الى التعاون و التكامل بينا كيانات اقتصادية قوية أساسها النهوض والتطور، فحسب Hugon فان الاندماج الاقتصادي الإقليمي ومناطق التبادل الحر، انفتاح الأسواق والاستثمارات الأجنبية المباشرة هي مصطلحات جديدة يتركز عليها الاقتصاد الدولي الحديث (Hugon ,Philippe.2002.p10). فهو يعبر عن إرادة الدول لإقامة فضاء منظم لتسيير علاقات التجاور وتحقيق استراتيجيات موضوعية.

ومن ردود الأفعال للتطورات التي مست النظام الاقتصادي العالمي، أن بدأت معظم دول العالم في تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية أو إحياء القائم منها وذلك وفق ترتيبات تكاملية جديدة. بما يخدم تطلعات الدول الأعضاء فيها، ولعل أبرز مثال ناجح في هذا المجال هو تكتل الاتحاد الأوروبي.

وبعد سعي الدول المغربية لإقامة التكامل الاقتصادي فيما بينها من التجارب التي لم توفق دولها في تحويل اتفاقياتها المبرمة إلى واقع عملي، وفي ظل تفعيل التكامل المغربي سترز الفرص أمام هذه الدول من تطوير اقتصاداتها ورفاهية شعوبها، حيث يعتبر المغرب العربي محور بحثنا الأقل تكتلا واندماجا في العالم، إذ تشكل التجارة البينية داخل المنطقة اقل من 5% من إجمالي التجارة المغربية وهي نسبة أقل بكثير منها في جميع التكتلات التجارية الإقليمية في العالم رغم تمتع جميع دوله بالموقع الاستراتيجي الهام بين الاقتصاديات الأوروبية والافريقية وتمتعه بكل مقومات التكامل والتكتل التي تسمح له بخلق سوق إقليمي بحجم 100 مليون شخص، مما يجعل المنطقة المغربية أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة . وقد جاء البحث استكمالا لبحوث عديدة سبقتة حول الاتحاد المغربي وهي هذا الإطار تندرج إشكالية الدراسة فيما يلي:

هل تساعد التجارة المغربية البينية في تسريع جهود الاندماج الاقتصادي المغربي؟

الفرضيات:

توحيد السياسات الجمركية والاقتصادية ضروري للإصلاح المالي والتبادل التجاري. لا تتوقف عملية الاندماج الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي فقط على تنوع الثروات بينها وانما على إصلاح السياسات التجارية وتأهيل البيئة الاستثمارية.

أهمية الدراسة: تتضح أهمية الدراسة في كونها تهتم بالتجربة الوجدية العميقة عمق النضال المغربي المشترك، وتعرض لأهم تجارب الوجدية وذلك بالتعرف على واقعها وإنجازاتها عبر مسارها التكاملي والوقوف على العوامل والتحديات التي تعثر التجربة التكاملية المغربية، كما أنها تتضمن مقترحات وحلول لإعادة بعث وتفعيل اتحاد المغرب العربي.

المنهج المتبع:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق الى اهم الجوانب النظرية للمحاور الأساسية للدراسة إضافة الى تطورات المتغيرات الاقتصادية التي لها صلة مباشرة بالإشكالية والفرضيات المطروحة خلال فترة 2012-2019.

محاور الدراسة:

المحور الأول: المقاربات النظرية والدراسات السابقة للاندماج الإقليمي الاقتصادي.

المحور الثاني: اتحاد المغرب العربي ومسار الاندماج الاقتصادي.

المحور الأول: المقاربات النظرية والدراسات السابقة للاندماج الإقليمي الاقتصادي.

1- مفهوم الاندماج الإقليمي: نظرا لكثافة الدراسات الأدبية حول الاندماج الإقليمي فإنه يجب توضيح المفاهيم المتعلقة به والتي تتغير حسب فروع العلوم المختلفة من اقتصاد التنمية الى الاقتصاد الدولي والعلوم السياسية.

1-1- تعريف الأقلية: تعني الأقلية حسب Siroen العلاقات بين الدول التي تنتمي الى نفس المنطقة الجغرافية، تكون أكثر أهمية من العلاقات مع باقي الدول وتشمل هذه العلاقات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج (Siroen, Jean-Marc. 2004.p62)، بالإضافة الى التدفقات من رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية مباشرة ولكنها ترتبط أكثر بالتقارب الجغرافي والخلفيات التاريخية والثقافية. (Krugman.P. 1991.P485).

1-2- الاندماج الإقليمي:

يعرف Balassa الاندماج الإقليمي على أنه "إجراءات وتدابير تستوجب إزالة كل أشكال التمييز بين المؤسسات الاقتصادية والاستثمارات بين الدول الأعضاء من خلال العمل على إلغاء كل العقبات التي تعترض التبادلات التجارية في إطار التعاون الاقتصادي مما يقابله زيادة حجم التبادلات" (Balassa. Bela. 1961.P1). يشير التعريف أن الحكومات التي تسعى الى الاندماج عليها في البداية تهينة الأرضية أو المناخ المناسب الخالي من التعقيدات أو العقبات لتسهيل التبادلات وزيادتها وجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة. كما عرفه Hugon أن الاندماج الإقليمي "هو العمليات التي تشمل التعاون القطاعي وصولا الى الاتحادات السياسية ونقل السيادة" (Hugon, Philippe. 2003.P13)، وقد ذكر Nicolas في نفس السياق أن الاندماج الإقليمي يشمل جانبيين الأول اقتصادي بحكم تمركز التجارة بين الدول والجانب الثاني المؤسساتي بحكم العلاقات بين الدول. (Alia Gana, Yann.R. P26). أي أن الاندماج بمفهومه الصحيح والشامل هو الاندماج المؤسساتي للدول خدمة للمصالح الاقتصادية المشتركة.

2- النظريات المفسرة للاندماج الإقليمي:

2-1- النظرية التقليدية للتجارة الدولية: تعتبر المدرسة الكلاسيكية من أهم المدارس الفكرية التي خصص جانب مهم من تحليلها إلى التبادل الدولي وكان أهم روادها: آدم سميث، دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، الذين حاولوا تفسير التجارة الخارجية انطلاقا مما كان يحدث في بريطانيا العظمى في ذلك الوقت، وقد سادت أفكار هؤلاء منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر حتى مطلع القرن العشرين (John. Hobson. 2003.P5)، في كل من نظرية النفقات المطلقة، نظرية التكاليف النسبية والطلب المتبادل، اشتركت أفكارهم في تبني نظرية العمل في القيمة عند تحليلهم الاقتصادي، يرجع الفضل في تفسير التجارة الخارجية لآدم سميث لمحاولته تفسير ذلك من خلال مزايا تقسيم العمل والتخصص، حيث يجدر بالدول أن تخصص في إنتاج السلع التي تمكنها الظروف المتوفرة لديها أن تتوفر على ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن

حاجتها من السلع إلى الدول الأخرى، وترجع أول محاولة جدية لتفسير التجارة الدولية والتخصص تفسيراً علمياً إلى آدم سميث في نظريته التكاليف المطلقة، ولكن آثار التساؤل عما يكون عليه الحال في دولة لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة حماس مفكرين آخرين أمثال دافيد ريكاردو الذي يؤكد أن قيام التجارة الخارجية يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية التي ترجع إلى اختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج في البلدان المختلفة، مما سمح لكل بلد استخدام موارد الاقتصاد بكفاءة عالية في إنتاج وتصدير السلع التي يتمتع فيها بميزة نسبية وأن يستورد ما يحتاج إليه من السلع من الدول التي يتميز فيها هي الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها وهذا من شأنه أن يحقق أكبر عائد بشرط سيادة الحرية الاقتصادية والتجارية بمعناها الكامل (R. W. Jones. 1956.P1).

ومن النظريات ما جاءت به نظرية وفرة عوامل الإنتاج ويعود الفضل في إبراز الأساس النظري لهذا المنتج في التجارة الدولية إلى الاقتصادي السويدي HECKSCHER في مقال نشره، والذي أكد فيه أن الاختلافات في هبات الدول من عوامل الإنتاج هو شرط أساسي في قيام التبادل الدولي، وقد أكمل مسيرة أفكاره تلميذه أولين نتائج هامة تتعلق بالتبادل الدولي على أساس وفرة الموارد الاقتصادية للدول المتبادلة.

2-2- نظرية الاتحادات الجمركية (1950): تقوم نظرية الاتحادات الجمركية أو ما يعرف بين الاقتصاديين بقانون "فاينر"، نسبة إلى الاقتصادي جاكوب فاينر والتي تدرس الآثار الناجمة عن إقامة اندماج إقليمي على رفاهية الدول الأعضاء وباقي دول العالم، وكان viner قد وضع الأسس النظرية للأنظمة التجارية التفضيلية من خلال ظهور قوتين متناقضتين هما قوة خلق التجارة وقوة تحويل التجارة، حيث أنه يكون هناك خلق التجارة عندما يتج تعويض منتج دولة عضو في الاتحاد بواردات أقل تكلفه مصدرها دولة أخرى عضو فإذا كان الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية محقق قبل وبعد الاتحاد فإن هذا يرفع من رفاهية الدول الأعضاء، عن طريق المساهمة في تخصص أكبر وفق مبدأ الميزة النسبية. ويحدث تحويل للتجارة عند ما يتج تعويض واردات بتكلفة أقل، مصدرها دولة خارج الاتحاد بواردات تكلفتها أعلى من دولة داخل الاتحاد، وهذا يعني تحول الإنتاج من المنتجين الأعلى كفاءة من باقي العالم إلى المنتجين الأقل كفاءة من داخل الاتحاد وهو ما يسيء إلى تخصيص الموارد وإبطال قاعدة الميزة النسبية. (عبد القادر رزق المخادمي، 2009، ص 10).

3- الدراسات السابقة:

تطرق العديد من الدراسات السابقة إلى إشكالية تأخر الاندماج العربي والمغاربي الاقتصادي من أبرزها:

3-1- دراسة Achy التي أجراها على عينة مكونة من 146 دولة لفترات فرعية مدتها من 1970 و 2000 توصل من خلالها إلى انخفاض التجارة البينية بين دول شمال إفريقيا أقل بعشرة مرات مقارنة بإمكانيتها العالية، استخدم الباحث في الدراسة نموذجاً مكوناً من جملة من المتغيرات الثقافية والمؤسسية في تطبيق نموذج المربعات الصغرى (Achy, L. 2007).

3-2- دراسة عبد القادر سيد احمد حول إشكالية فشل التكامل المغاربي توصل من الدراسة أن هذه الدول لديها من الإمكانيات ما يسمح لها بالاندماج تتعادل أو تفوق ما تملكه الدول الأوروبية ولكن الإشكالية تكمل في ضرورة ترشيد النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز الاختصاصات وتكملة بعضها البعض. (Abdelkader. S. 1990).

3-3- دراسة Young في سنة 1928 التي توصلت الى أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي والمكاسب المتوقعة لقيام سوق واسعة تحقق فوائد القدرة التنافسية من خلال زيادة حجم التجارة الدولية وزيادة التمايز والتخصص القطاعي بين الدول الأعضاء توافقت هذه الدراسة مع نتائج نظرية **Viner** سنة 1950، حيث ركزت هذه الدراسة على الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وتوصلت الى ضرورة هيكلة السياسات التجارية الوطنية لتعزيز التجارة في المنطقة كما أظهرت الدراسة ضرورة التحكم في التكاليف التجارية دون إغفال العوامل التقليدية (الجغرافية، النقدية، اللغوية)، وربطها بجودة المؤسسات. (Young, A. 1928)

3-4- دراسة Kossi Eden Baita التي أجراها على دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا خلال فترة 2005-2014 ومن خلال نموذج المعتمد توصل الى أن تأثير الاندماج الاقتصادي الإقليمي على حجم التجارة إيجابي ولكن بإزالة الحواجز التجارية، كما أظهرت نتائج تقدير النموذج أن قيمة التجارة الثنائية تزيد بزيادة حجم الاقتصاد وتقل بزيادة المسافات أي أن التقارب الجغرافي عامل مهم في نجاح التكامل (Kossi Eden Baita. 2017).

3-5- دراسة كل من Mainguy وBlancher تطرق الباحثان الى كل تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في الدول الإفريقية و الآسيوية للمقارنة بينها بداية الدراسة كانت حول علاقة الاقلمة بمؤسسات الدولة والشق الثاني للدراسة كان حول العلاقات التجارية والاستثمارات ودورهما في تفعيل نتائج التكامل الإيجابية، توصلوا من الدراسة ان محاولات الدول الآسيوية كانت جد محدودة بعد الحروب التي شهدتها المنطقة والتي لم تتوافق مع الطموحات السياسية للحكومات، أما الدول الإفريقية فإن مؤسساتها لم تقم بالدور الفعال في احداث الاندماج في ظل سوء الإصلاحات وسوء استغلال الإمكانيات المتوفرة ولكن رغم ذلك شهدت المنطقتان محاولات متكررة للاندماج كتكتل **L'UNEOA** و **CENAC** في إفريقيا و تكتلات **APEC** و **L'ASEAN** في آسيا. (Blancher, N. Mainguy. 1998).

اخور الثاني: اتحاد المغرب العربي ومسار الاندماج الاقتصادي.

يرتكز الاندماج الإقليمي لدول المغرب العربي على مسار الاندماج التكميلي العميق القائم على تنسيق القواعد والسياسات والمعايير من خلال التجارة البينية (Escribano, G. Lorca, A. 2003) وهذا ما سنحاول التركيز عليه في محور الثاني للبحث.

1- المحاولات الأولى لتحرير التجارة المغربية:

تعود المحاولات الأولى لتحرير التجارة المغربية الى سنة 1964 بإنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي (CPCM) في تونس كبرنامج لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء ولكن فشل بسبب رفض قوائم المنتجات المراد تحريرها وغياب ليبيا ورفض الجزائر لترع أي تعريف جمركية.

التوقيع على المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي في مراكش في 17 فيفري 1989 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 جويلية 1989، أكدت هذه القمة على تعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء وتطور شكل هذه العلاقات بعد تحقيق التكامل الكلي بعدها، حيث تم عقد العديد من القمم خلال سنوات التسعينيات أبرزها قمة تونس من 21 الى 23 جانفي 1990، قمة الجزائر من 21 الى 23 جويلية 1990، راس لانوف في ليبيا سنة 1991، قمة الدار البيضاء بالمغرب في سبتمبر 1991،

وكان من أبرز ما تضمنته هذه القمم تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، كتحرير حركة السلع والأشخاص و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء بالإضافة الى تنفيذ سياسات مشتركة تضمن تحقيق التنمية الصناعية والزراعية و التجارية من خلال المشاريع المشتركة (Kamel Kasmi . 2008).

برامج التكامل الاقتصادي للدول المغربية مبنية على خطط تعطي الأولوية للقطاعات ذات الأهمية كالزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والاستثمارات، مع ضرورة الإسراع في انشاء منطقة التبادل الحر المغربية بالتنسيق والتكامل مع منطقة التجارة العربية الحرة، من خلال توحيد السياسات الجمركية وتنسيق السياسات الاقتصادية للإصلاح المالي والنقدي والمصرفي (بودلال علي، ص14).

2- دور التجارة المغربية البينية في تعزيز الاندماج الإقليمي:

تأسس الإتحاد المغاربي ليدعم ويؤكد تطلعات الاقتصاديات العربية في بناء كتلة اقتصادية متكاملة أكثر تماسكا واستمرارية مما كانت عليه المحاولات المغربية السابقة. وفضلا عن ذلك فإن هذه المجموعة المتكاملة تمثل، طبقا لمعاهدة مراكش، مرحلة أساسية في سبيل بناء الوحدة العربية ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وإفريقية. وبخصوص هذا الموضوع بالذات، توضح المادتان الثانية و الثالثة من المعاهدة التأسيسية الأهداف الاجتماعية، السياسية، الثقافية، والاقتصادية للاتحاد، فبالنسبة للأهداف الاقتصادية التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة، فهي تتعلق بحرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وكذا نزع سياسات مشتركة توفر التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء و القيام بإنشاء مشروعات مشتركة و إعداد برامج مختلفة، خاصة أن التكامل الاقتصادي عمل إرادي بين دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كل القيود أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع و انتقال عناصر الإنتاج، ويتضمن تنسيقا للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين البلدان الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع ضرورة توافر فرص متكافئة . لكن تظل من أبرز الصعوبات التي تواجه دول الاتحاد المغاربي في المجال الاقتصادي، هي إشكالية بناء التكامل في هذا المجال وذلك راجع لطبيعة الصراعات السياسية التي تطفو على السطح، الشيء الذي يحد من تفعيل القرارات والاتفاقيات التي يتم المصادقة عليها، لهذا بات لزاما على دول الاتحاد المغاربي إعادة النظر في السياسة الاقتصادية المتبعة، وذلك من أجل تفادي المعوقات الاقتصادية التي يمكن من خلالها التأثير على العجلة التنموية للدول المغربية. ومن أجل تفصيل بشكل أدق في إشكالية بناء التكامل الاقتصادي المغربي، هذا التكامل الذي لطالما أرادت دول الاتحاد المغربي تحقيقه على أرض الواقع، سيتم تخصيص هذه الدراسة للحديث عن دور التجارة المغربية البينية في تعزيز الاندماج الإقليمي.

3- تطور حجم التجارة الخارجية للدول المغربية.

3-1- التبادلات التجارية بين الدول المغربية.

الجدول (01): صادرات البضائع الجزائرية (2012-2019).

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبالغ	71866	64974	60061	34668	30026	35191	41797	35824

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي. <https://maghrebarabe.org/>

اثر التجارة العربية البنية على الاندماج الاقتصادي الإقليمي: دراسة إحصائية وتحليلية للدول المغربية.

الملاحظ من الجدول الانخفاض المستمر لصادرات الجزائر من البضائع بسبب اعتمادها الكلي على المحروقات وانخفاض أداء مؤسساتها الإنتاجية خارجه رغم الجهود المبذولة من أجل التنويع الاقتصادي.

الجدول (02): واردات الجزائر من البضائع (2012-2019).

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبالغ	50378	55028	58580	51702	47089	46059	46330	41934

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي. <https://maghrebarabe.org/>

أما عن قيمة الواردات من البضائع فيلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاعات وانخفاضات خاصة بعد سنة 2016 يلاحظ انخفاض واضح في حجم الواردات بسبب لجوء الحكومة الجزائرية الى التنويع الاقتصادي وتشجيع الإنتاج المحلي ولكن السبب يرجع أيضا الى انخفاض الطلب الكلي والقدرة الشرائية بسبب ضعف العملة المحلية.

3-2- تطور حجم التجارة الخارجية المغربية.

يتوفر المغرب على ثروات طبيعية هامة، تشمل الموارد الفلاحية والثروات المعدنية والسمكية ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة من مساحة المغرب هي 17,79%، أي ما يعادل 95 ألف كم مربع، ما يمكنه من إنتاج فلاحى مهم خصوصا في الحوامض والحبوب والخضراوات، معظم هذا الإنتاج يتم تسويقه خارج البلاد. ورغم هذه الوفرة في الموارد الفلاحية إلا أن حجم الاستغلال والإنتاج لا يتناسب مع حجم هذه الموارد الضخمة، الشيء الذي لا ينعكس إيجابا في القيمة المالية المحصلة إجمالا. كما تتوفر المغرب على ثروة معدنية مهمة، ممثلة أساسا في الفوسفات، حيث يحتضن أكبر احتياطي في العالم لهذا المعدن، ويحتل المرتبة الثالثة عالميا في الإنتاج بحوالي 29.5 مليون طن سنويا، وهو ما يدر على الدولة المغربية ما يقارب 14,49 مليار دولار.

الجدول (03): الواردات المغربية من البضائع (2012-2019) الدولار.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبالغ	44872	45190	46283	38100	41391	44490	51038	50734

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي.

إن الفوسفات المغربي يضم في مكوناته معدن اليورانيوم، المادة الثمينة التي تستغل في الصناعة النووية، غير أن المغرب يصدر موارده الفوسفاتية في معظمها كمادة خام إلى الخارج، حيث يعاد تدويرها ومعالجتها، ما يقلل من استفادته من تلك الثروة. الصادرات السلعية المغربية: تتم التجارة الخارجية عبر التصدير والاستيراد، وتتميز المغرب بكون الصادرات عبارة عن مواد خام (63%) وأنصاف منتجات (22%)، مع ازدياد أهمية الأجهزة الكهربائية والإلكترونية (9%). تفسر بنية الصادرات المغربية بأهمية الصناعة الاستهلاكية وتشجيع الدولة للصناعات الجديدة (الإلكترونيك) وأهمية المنتجات الفلاحية التسويقية وارتفاع إنتاج الفوسفات. أما الواردات فهي عبارة عن مواد تجهيزية ومصادر الطاقة (43%) ومواد غذائية (21%)، ويمكن تفسير بنية الواردات بضعف إنتاج البترول وعدم تطور الصناعة بشكل كاف.

الجدول (04): الصادرات المغربية من البضائع (2012-2019) الدولار.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبالغ	21446	21972	23920	22334	22661	25272	28609	29132

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي.

3-3- تطور حجم التجارة الخارجية التونسية:

يعد الاقتصاد التونسي أول اقتصاد مغربي عرف التحرير التدريجي للاستثمار والمبادلات التجارية من أجل الانفتاح الكلي خلال انشاء عدة اتفاقيات أبرزها اتفاقية منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في 2008، فتحت لها هذه الأخيرة فرص كبيرة لمواجهة مخاطر الانفتاح وسهلت إمكانية الاندماج بتكاليف أقل مقارنة بالمغرب و الجزائر ولكن يبقى مرهونا بتطوير سياسة تنموية موحدة تناسب خصوصيات كل دولة. (Larbi, H. Dridi, R. 2018.P 31).

سجل الميزان التجاري التونسي خلال سنة 2020 تراجعاً بـ 6,6 مليارات دينار (2,4 مليار دولار) ليصل إلى حدود 12,7 مليار دينار مقابل 19,4 مليار دينار نهاية سنة 2019. فحسب معهد الإحصاء الحكومي، إن العجز التجاري سجل تراجعاً قياسياً مدفوعاً بانخفاض حاد في فاتورة الواردات الصادرات السلعية التونسية:

الجدول (05): الواردات التونسية من البضائع (2012-2019) الدولار.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبالغ	24471	24266	24828	20221	19462	20654	22705	21555

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي. <https://maghrebarabe.org/>.

خلال سنة 2020 شهدت المبادلات التجارية التونسية مع الخارج بالأسعار الجارية تراجعاً في الصادرات بنسبة -11,7% مقابل +7% خلال عام 2019. وقد بلغت قيمة الصادرات 3.8 مليارات دينار مقابل 4,3 مليارات دينار خلال سنة 2019، كما تراجعت الواردات بنسبة -18,7% مقابل +5,5% خلال سنة 2019. في المقابل بلغت قيمة الواردات 5,1 مليارات دينار مقابل 6,3 مليارات دينار تم تسجيلها خلال عام 2019. منذ بدء الجائحة الصحية في تونس أخذ العجز التجاري منحى تنازلياً، ليستقر عند تقلص قياسي مع نهاية السنة بسبب تباطؤ الواردات، ولا سيما منها الموجهة للاستثمار وانحسار التوريد في المواد الأساسية منها الطاقة والغذاء والدواء.

الجدول (06): الصادرات التونسية من البضائع (2012-2019) الدولار.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبالغ	17007	17061	16756	14073	13572	14204	15534	14933

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي. <https://maghrebarabe.org/>.

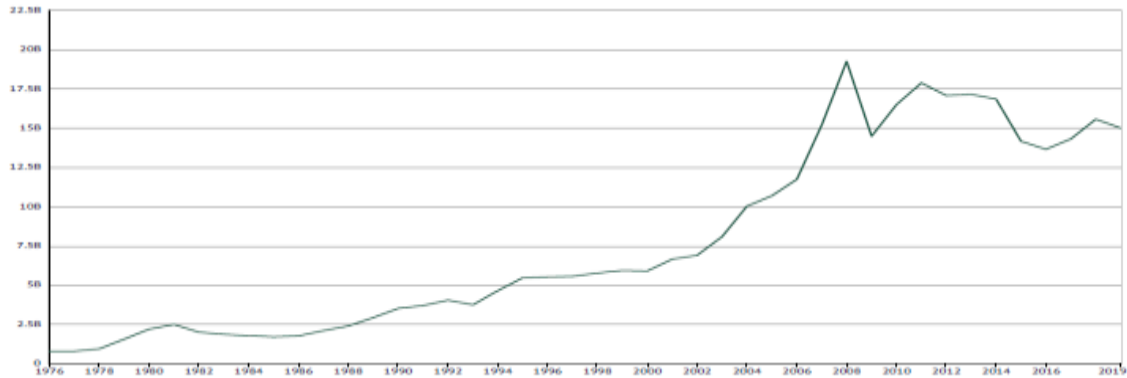
وقد شمل هذا التحسن بشكل رئيسي قطاع المنتجات الزراعية والغذائية بنسبة 64.1 بالمائة وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 7.5 بالمائة مقابل نمو في صادرات النسيج والملابس والجلد 7.6 بالمائة مقابل تراجع صادرات الطاقة 67.7 بالمائة والفوسفات ومشتقاته 43 بالمائة.

اثر التجارة العربية البنية على الاندماج الاقتصادي الإقليمي: دراسة إحصائية وتحليلية للدول المغاربية.

ومقابل تطور طفيف في الصادرات تراجعت الواردات ب 7.5 % مقارنة بذات الفترة من العام 2019 لتبلغ 4.4 مليار دينار، مقابل 5.4 % تم تسجيلها خلال نفس الفترة من سنة 2019 .

وفسر المعهد تراجع الواردات بنقص في توريد المواد الطاقة بنسبة 48.4 بالمائة والمواد الفوسفاتية ومشتقاتها بنسبة 35.2 بالمائة إلى جانب تراجع واردات مواد التجهيز والمواد الأولية ونصف المصنعة والمواد الاستهلاكية.

الشكل (01): منحى يبين تطور عوائد الصادرات التونسية من 2008 الى 2019.



المصدر: <https://maghrebarabe.org>

3-4- تطور حجم التجارة الخارجية الليبية:

صادرات ليبيا من السلع للخارج: بلغت صادرات ليبيا سنة 2004 حوالي 14 مليار دولار، تمثلت صادراتها في البترول (ويمثل 95.3 % من إجمالي الصادرات) اما المواد الكيماوية وتمثل 4.7 % من الصادرات (الصودا الكاوية، سماد اليوريا، سماد سلفات النشادر، الميثانول، البروبيلين، الإيثيلين، الأحماض، لدائن صناعية)، الحديد ومنتجاته.

الجدول (07): الصادرات الليبية من البضائع (2012-2019) الدولار.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبالغ	61026	46018	20826	11392	9446	18379	24814	24441

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي. <https://maghrebarabe.org>

أما بالنسبة لوارداتها فبلغت 6,2 مليار دولار سنة 2004، كان الميزان التجاري فائضا ب 7,8 مليار دولار ومن أهم وارداتها: آلات ومعدات نقل وتمثل 42.3 % من الواردات ومنتجات غذائية وتمثل 17.1 % من الواردات اما المنتجات المصنعة تمثلت أهمها في الأجهزة الكهربائية والأدوية والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية والورقية والزجاجية ومواد البناء.

الجدول (08): الواردات البينية من البضائع (2012-2019) الدولار.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبالغ	22000	27000	18994	16429	8667	11357	12833	14373

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي. <https://maghrebarabe.org>

3-5- تطور حجم التجارة الخارجية الموريتانية.

تعتبر موريتانيا من دول المغرب العربي الغنية بالثروات البترولية والمعدنية والبحرية أيضا حيث تبلغ الاحتياطات المؤكدة من النفط في موريتانيا 600 مليون برميل، ويمثل النفط في السنتين الأخيرتين في موريتانيا 3% من الناتج الداخلي الخام، أي ما

يعادل 160 مليون دولار لسنة 2013، حسب إحصاءات البنك الدولي. كما تتوفر موريتانيا على فرص مهمة لاستثمار مصادر طاقة، حيث تم الكشف عن احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي، مثلما يسودها مناخ شمسي شبه دائم. تملك موارد معدنية هامة، نذكر منها الحديد الذي يناهز إنتاجه 1,1 مليون طن في السنة، وهي نسبة قليلة مقارنة مع المخزون الضخم لهذا المعدن الذي تكتثره، كما تعد موريتانيا ثاني مصدر له على مستوى القارة الأفريقية ككل بعد جنوب أفريقيا. وتصدر موريتانيا كذلك الذهب والنحاس، إذ تنتج بالمتوسط 2000 أونصة ذهبية و45000 طن من النحاس سنويا، ناهيك عن توفرها على واجهة بحرية، تزخر بثروات سمكية هائلة من حيث الكمية والجودة ولكنها تعاني من ضعف شديد في استغلال ثرواتها، نظرا لهشاشة الدولة وضعف التدبير وشرح الاستثمار.

صادرات موريتانيا من السلع للخارج:

كشف التقرير الاقتصادي والمالي المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2021، أن معدن الذهب جاء في المرتبة الأولى بين صادرات موريتانيا خلال عام 2020 الجاري من حيث عائداته من العملة الصعبة، وكشف التقرير الذي أعدته وزارة المالية أن عائدات معدن الذهب من الدولار في 2020 تبلغ 780 مليون دولار. (وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، التقرير الاقتصادي والمالي). ويوضح التقرير أن عائدات الذهب من العملة الصعبة حققت ارتفاعا مطردا في السنوات الأربع الماضية، بعد أن وصلت صادراته في 2019 إلى 596، و2018 إلى 420، و2017 إلى 370، و2016 إلى 289. مليون دولار وجاء معدن الحديد في المرتبة الثانية بعد الذهب، حيث تصل عائداته خلال العام الجاري إلى 564 مليون دولار، وعائدات الأسماك 550 مليون دولار، ثم النحاس 106 مليون دولار (الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي). ويظهر التقرير تراجع عائدات موريتانيا من الحديد والأسماك والنحاس بعد وصولها في 2019 إلى 831 مليون دولار بالنسبة للحديد و712 مليون دولار بالنسبة للأسماك و145 بالنسبة للنحاس.

الجدول (09): الصادرات الموريتانية من البضائع (2012-2019) الدولار.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبالغ	2641	2652	1935	1389	1401	1722	1920	2480

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي. [/ https://maghrebarabe.org](https://maghrebarabe.org)

الجدول (10): الواردات الموريتانية من البضائع (2012-2019) الدولار.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبالغ	3129	3044	2646	1948	1900	2094	2664	2874

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي. <https://maghrebarabe.org>

4- الهيكل السلعي للتجارة المغربية البينية:

تسعى الدول المغربية في ظل التطورات العالمية الجديدة الى تحقيق نجاحات تنافسية في الأسواق الدولية، الأمر الذي يفرض تحديات عدة تتمثل بشكل أساسي في تغيير المزايا التنافسية التقليدية وخلق واكتساب مزايا تنافسية حقيقية تمكنها من النهوض

بطاقتها المتوفرة وإعادة هيكلة الجزء الضعيف منها والتحول من التوجه الداخلي (المحلي) في عملية التنمية الى التوجه الاقليمي (الخارجي) بهدف الوصول الى مرحلة تستطيع فيها البلدان المغربية الحضور والمنافسة في الأسواق الخارجية. تملك البلدان المغربية العديد من الثروات الطبيعية والبشرية وكذا المقومات الاقتصادية للنهوض وتمكينها من انشاء بني انتاجية ضخمة وسوق واسعة لتبادل المنتوجات والخدمات، ولهذا تسعى هذه الدول لإقامة تكتل اقتصادي مغربي اقليمي يزيد من قدراته التفاوضية مع باقي التكتلات الاقتصادية العالمية القائمة حالياً، ولا تزال هذه الدول منحازة الى الدول الصناعية المتقدمة باعتبارها امتدادا مباشرا لأنماط الانتاج والتخصص السائد في التجارة الدولية وهذا يعمل ضد مصالح الدول المغربية.

4-1- اتجاهات التجارة الخارجية بين الدول المغربية.

شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً في درجة الانفتاح التجاري عبر جميع بلدان المغرب العربي، ما عدا المغرب ويتسق هذا التراجع مع الاتجاهات الدولية، بما في ذلك الضعف العام في النشاط الاقتصادي الدولي خاصة الاستثمار مع تباطؤ وتيرة التحرير التجاري، انخفاض أسعار السلع الأولية كالنفط، تراجع نمو سلاسل القيمة العالمية، ويعزى تراجع الانفتاح التجاري في الجزائر وليبيا وموريتانيا إلى انخفاض أسعار السلع الأولية وعدم كفاية التنوع الاقتصادي بها.

ففي السنوات الأخيرة، شهد كل من المغرب وتونس تحسناً في مستوى جودة المنتجات وتنوع الصادرات، بينما ظل المستوى ثابتاً عموماً في موريتانيا وتراجع في الجزائر. ونتيجة لذلك، ازداد تغلغل المغرب وتونس ازدياداً كبيراً في أسواق الصادرات مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ولكن بخلاف المعادن والوقود والإنتاج الحيواني والزيت النباتية، لا تزال جودة المنتجات التصديرية لبلدان المغرب العربي أقل عموماً منها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، لا سيما السلع في قطاعات الصناعة التحويلية والنقل. حيث تتفاوت درجة التركيز السوقي تفاوتاً كبيراً بين بلدان المنطقة.

تعد منطقة المغرب العربي المنطقة التجارية الأقل تكاملاً في العالم لأسباب متنوعة وفقاً لصندوق النقد الدولي، حيث تمثل التجارة البينية المغربية أقل من 5٪ من إجمالي التجارة في البلدان المغربية، مقارنة بهذا الرقم بالتجارة البينية في إفريقيا (15٪)، أمريكا اللاتينية (18٪)، آسيا (51٪)، أمريكا الشمالية (54٪) وأوروبا (70٪)، أسباب هذا التكامل الضعيف معقدة ومتعددة، بما في ذلك سياسات التجارة والاستثمار التقييدية، والحوافز التجارية العالية والتعريفات غير الجمركية، وعدم كفاية البنية التحتية الاقتصادية والمالية الإقليمية، والاعتبارات الجيوسياسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التوجه التجاري التقليدي نحو أوروبا، والمحاولات الأخيرة للتنويع نحو أفريقيا جنوب الصحراء، ومؤخراً ظهور الصين كسوق تصديري للمغرب الكبير قلل من اهتمام البلدان المغربية بتعزيز التكامل داخل المنطقة.

4-2- التكامل بين بلدان المغرب العربي في مجالات التجارة والاستثمار والمال:

لا تتوقف عملية الاندماج الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي فقط عند إصلاح السياسات التجارية، بل تنطوي على تأهيل البيئة الاستثمارية وتحسين الحوكمة الاقتصادية التي تقتضي التخلص من الحواجز الإدارية والتنظيمية التي تشكل عبئاً على النشاط التجاري والاقتصادي وترفع من تكاليف المعاملات، وفي هذا الشأن أشار تقرير تأدية الاعمال في الدول المغربية لها تحتل المراتب المتأخرة في سهولة أداء الاعمال (الحسن عاشي، 2020، <https://carnegie-mec.org/>).

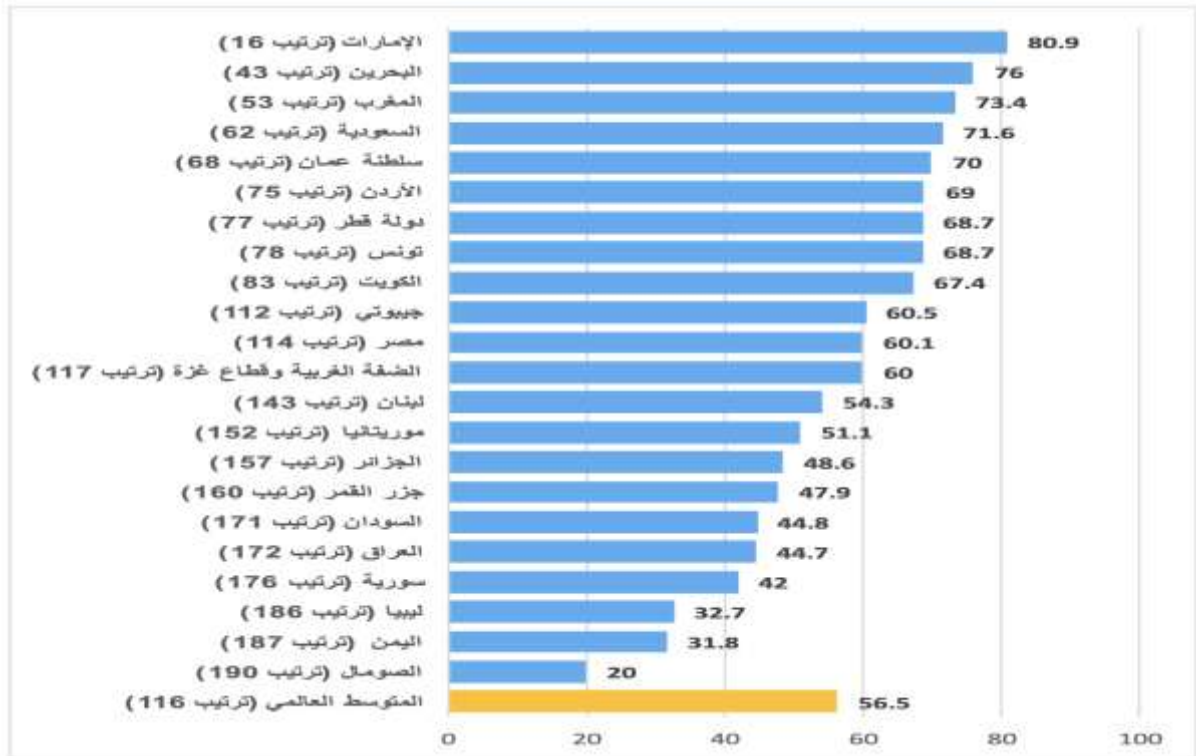
وتشير التقديرات إلى أن إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين بلدان المغرب العربي، يمكن أن يُضاعف مستوى التجارة البينية خمسة أضعاف على الأقل في مقابل ما هي عليه اليوم أي أن ثمة بالفعل تكاملاً بين اقتصادات الدول المغربية، على اعتبار أن الجزائر وليبيا من بين أكبر البلدان المنتجة للنفط والغاز في أفريقيا، بينما يملك كلٌّ من المغرب وتونس قطاعاً زراعياً وصناعياً متنوعين. وتثبت تجارب الاندماج عبر العالم أن السير قدماً في الاندماج الاقتصادي يؤدّ فرصاً جديدة للتكامل، للاستفادة من المزايا النسبية في كل بلد.

4-3- ترتيب الدول المغربية حسب مؤشر أداء الأعمال لسنة 2020:

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020، هو منشور رئيسي صادر عن مجموعة البنك الدولي، يمثل الطبعة السابعة عشرة في سلسلة من التقارير السنوية التي تقيس الأنظمة التي تعزز النشاط التجاري وتلك التي تعوقها. يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عدد من المؤشرات التي تتعلق بالأنظمة التجارية وحماية حقوق الملكية التي يمكن مقارنتها عبر 190 اقتصاداً تمتد من أفغانستان إلى زيمبابوي وعلى امتداد الوقت.

ويقاس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الأنظمة التي تؤثر على 12 مجالاً من مجالات حياة الأعمال التجارية. عشرة من هذه المجالات بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، مشمولة في نتيجة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والترتيب الساري منها. أيضاً يقاس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجالين آخرين هما الأنظمة المتعلقة بتوظيف العمال والتعاقد مع الحكومة، ولكنهما غير مدرجين في ترتيب هذا العام. (البنك الدولي 2020، ص1).

شكل (02): ترتيب الدول العربية في مؤشر أداء الأعمال سنة 2020.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020.

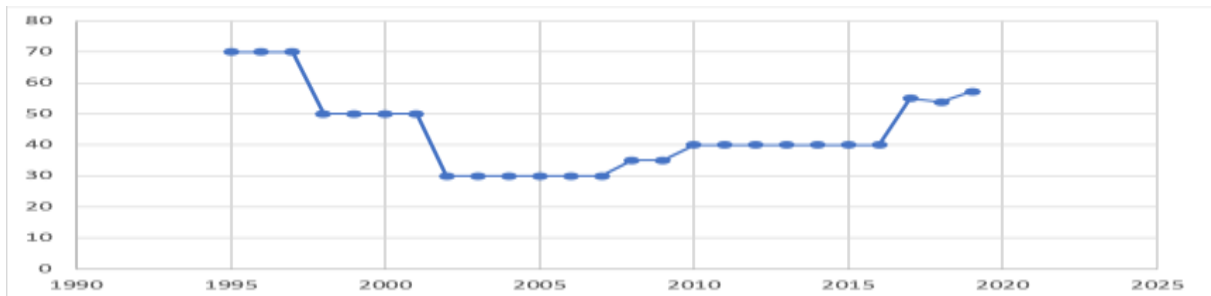
اثر التجارة العربية البنية على الاندماج الاقتصادي الإقليمي: دراسة إحصائية وتحليلية للدول المغاربية.

يشير تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2020 احتلال الجزائر المراتب الأخيرة وتصنيف مناخ الاستثمار بها على أنه الأسوأ في العالم اذ احتلت المرتبة 157 عالميا، والسبب الأساسي راجع الى عدم اثمار جهود الحكومة الجزائرية في تنويع الاقتصاد الجزائري ولم تتمكن السياسات المنتهجة من قبل الحكومة، وفقا للتقرير، من تطوير الصناعات غير النفطية لتقليص نسبة البطالة أو وضع حد لأزمة السكن.

أما عن باقي الدول المغاربية فقد حسنت المغرب من ترتيبها في مناخ أداء الاعمال واحتلت المراتب الاولى على المستوى العربي والشمال افريقي باحتلالها المرتبة 53 عالميا. في احرارز تقدم مادي في الإصلاحات المؤسساتية خاصة تلك المتعلقة بمكافحة الفساد. وينطبق هذا على تونس أيضا التي حسنت من ترتيبها لهذا المؤشر الى المرتبة 78 على المستوى العالمي والمرتبة الثامنة عربيا، في حين تبقى كل من ليبيا وموريتانيا والجزائر في المراتب الأخيرة. (Doing business database.2020)

وقد استند التقرير الى مجموعة من المؤشرات الفرعية المشكلة للمؤشر النهائي والمحددة للمراتب النهائية للدول والمتمثلة في مؤشر حقوق الملكية التي طالما ربط الباحثون بين حماية حقوق الملكية والتقدم الاقتصادي، وتعتبر مؤسسة حقوق الملكية من بين المؤسسات الاقتصادية الأكثر أهمية لتشجيع الاستثمار الخاص، فمن دون حماية الملكية الخاصة تتعرض بمجهودات المستثمرين غير المحميين بنفوذهم أو القريبين من السلطة للنهب وهو ما يقضي على المحفزات على الاستثمار حيث تتطلب حماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود والالتزام بها من الأطراف المتعاقدة مؤسسات قانونية متينة وتشترك الاقتصادات التي لا تحمي فيها المؤسسات القضائية الملكية الخاصة في انخفاض المحفزات على الاستثمار المادي والاستثمار البشري والخلق والابداع. ويشكل المؤشر الخاص بحماية الملكية الخاصة أحد أهم المؤشرات التي يتغاضى عنها تقرير “ممارسة الأعمال” الذي يصدره البنك الدولي، ربما بسبب اقتناع الخبراء القائمين عليه أن التزام الحكومات بذلك من الصعب أن يتحقق، وهو إصلاح يتطلب زمنا طويلا نسبيا مقارنة بالتغيير على مستوى المؤشرات التقنية التي يعتمد عليها التقرير الابتكار والضرائب والتكنولوجيا ومستوى الفساد وجودة البنى التحتية وحجم الاسواق، إضافة الى مؤشرات الحرية الاقتصادية والمالية.

الشكل (03): تطور مؤشر حقوق الملكية للدول المغاربية.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات، النشرات الفصلية 2019، 2020.

لا تتخذ البلدان المغاربية الخمسة أيامن بلدان منطقتها شريكا تجاريا أساسيا لها، فمعظم الأنشطة التجارية لبلدان المغرب العربي تتم مع أوروبا، وهو ما يعكس جزئيا الأوضاع التاريخية وطبيعة السلع الأولية التجارية والجهود المبذولة مؤخرا من جانب البلدان بهدف تحرير التجارة مع أوروبا. وتمثل بلدان الاتحاد الأوروبي، لا سيما فرنسا وإيطاليا وإسبانيا التي تعد اقتصادات المتقدمة الأقرب جغرافيا من المغرب العربي، مقصد ملا يزيد على نصف صادرات جميع البلدان المغاربية ما عدا موريتانيا وفي

تونس والجزائر فقط، تمثل الصادرات إلى بلدان المغرب العربي نسبة كبيرة من مجموع التجارة حوالي 10% و4% من الصادرات على الترتيب (محمد مصباح، رشيد اوراز، تقرير الاندماج المغاري 2020). وقد أشار تقرير لصندوق النقد الدولي سنة 2018 أن زيادة التكامل بين البلدان المغاربية يتضمن انعكاسات إيجابية من الناحية الاقتصادية، بحيث سيجعل المنطقة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر وسيساعد على خفض تكاليف التجارة داخل المنطقة وحركة رأس المال والحركة العمالية، وزيادة كفاءة تخصيص الموارد، كما أنه سيجعل المنطقة المغاربية أكثر مرونة لمواجهة الصدمات وتقلبات السوق.

5- تطوير البنية الأساسية المخصصة للنقل والمواصلات بين دول الاتحاد المغاري:

يتجلى ضعف وتخلف قطاع النقل والمواصلات بين الدول المغاربية في قلة قنوات التصدير والاستيراد وأماكن الشحن والتفريغ، الامر الذي يستلزم سياسة مشتركة لإنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية وتوحيد خطوطها وإقامة أساطيل برية وبحرية لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية والعمل على توسيع قاعدة التبادل التجاري، فالعبرة ليست في اتخاذ القرارات وانما في حرية انتقال السلع والأشخاص فقط وانما في توفير الإمكانيات اللازمة لذلك. (بكادي مسعود، 2016، ص 119)



6- فجوة جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تُعتبر فجوة الجاذبية عن التحدي الذي تواجهه الدول المغاربية من أجل تحسين موقعها التنافسي فهي تسعى لاستقطاب الاستثمار الأجنبي فمن خلال رصد وتقييم نتائج مؤشر جاذبية الاستثمار يتبين أن غالبية الدول المغاربية تشكو من نقاط ضعف أهمها: العوامل الخارجية الإيجابية ولاسيما انخفاض مستوى التقدم التكنولوجي وارتفاع معدل التضخم ونسبة عجز الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتحديات على مستوى البيئة المؤسسية، وبيئة أداء الأعمال وتدني مستوى رأس المال البشري والأداء اللوجستي. (ولد حام الطالب مصطفى، ص179).

وتشير الاحصائيات إلى ان معظم البلدان المغاربية استطاعت في السنوات الأخيرة تسجيل إيرادات معتبرة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بفعل التحسن الكبير الذي شهدته بيئة الاعمال، غير أن هذه الاستثمارات تركزت بقوة في قطاعات معينة وهذا يشير الى عدم التنوع الاقتصادي لهذه البلدان.

اثار التجارة العربية البنية على الاندماج الاقتصادي الإقليمي: دراسة إحصائية وتحليلية للدول المغربية.

ويعود السبب أيضا في انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية الى الدول المغربية او حتى الاستثمارات البنية، مما أثر على حصيلتها من الاستثمارات لذلك لاتزال حصة المنطقة ضعيفة مقارنة بباقي التكتلات الإقليمية عبر العالم، إضافة الى ضعف حجم التدفقات من الاستثمارات العربية البنية هذا يدل على ضعف وتأخر الاندماج الاقتصادي والمالي والتجاري المغربي.

الجدول (11): التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول المنطقة المغربية لعام 2019.

الدول	التكلفة (مليون دولار)	نسبة التغير	نسبة من الإجمالي
المغرب	3.069	33-	5
تونس	2.519	352	4
الجزائر	2.316	75-	4

Source: world investment report 2019 CNUCED

الجدول (12): إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية (المليون دولار):

الدول المستقبلية	عدد المشاريع
الجزائر	24
العراق	13
المغرب	111
تونس	31
موريتانيا	2
ليبيا	2

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات، تقرير سنة 2019.

يبين الجدول تفاوت في حجم التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول المغربية مقارنة بالدول العربية ككل، فيما يخص المغرب فقد نالت نصيب لا بأس به من عدد المشاريع مقارنة بكل من الجزائر وليبيا وموريتانيا وتونس والسبب راجع الى الجهود الملموسة التي تبذلها المغرب في سبيل تحسين مناخها الاستثماري منها محاولة تخفيض تكلفة الاستثمارات الى ما يتناسب وتطلعات المستثمرين الأجانب والعرب.

7- الاندماج المالي المغربي:

لا يزال الاندماج المالي بين الدول المغربية محدودا جدا لاختلاف القطاعات المالية المغربية في مستويات التنمية وتفاوتات في عمليات التحرير المالي حيث اشارت الدراسات ان المغرب هي الأكثر توسعا في المجال المالي بين الدول المغربية بامتلاكه نظاما ماليا نشطا تهيمن عليه البنوك الخاصة المتواجد حاليا في اكثر من 22 دولة افريقية ولكن في المقابل يبقى تواجهه في الدول المغربية محدودا جدا يقتصر على تواجد بنك وفا بتونس و موريتانيا، لكن هذا لم يمنع هذه الدول من محاولة تطوير نظامها المالي عبر ادخال تطبيقات التكنولوجيا المالية عبر استحداث الأطر التنظيمية في الخدمات المالية الرقمية والأموال(ظافر سعيدان، 2016، ص 17) و اصطلاح القطاع المالي، أما عن انفتاح الأسواق المالية المغربية فلا يزال محتشما وبعيدا عن توسيع أسواق رؤوس الأموال في اتحاد المغرب العربي، تفعيل هذا الاندماج من شأنه جلب الاستثمارات الأجنبية الضخمة للمنطقة خاصة المؤسسات الصناعية التي ترى في المغرب العربي سوقا مغرية لكلفة الإنتاج المتدنية و يكسبها العديد من الامتيازات و

المكاسب على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ إجراءات مشتركة فيما بينها بالتسريع في إنشاء منطقة تبادل حر وإلغاء التدابير الرقابية المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال وتعزيز البورصات الوطنية وربطها ببعضها البعض.

الخاتمة:

انخفاض درجة التكاملية بين اقتصاديات الدول المغاربية وعدم وجود تخصص حقيقي في الانتاج يقصر بدرجة كبيرة الانخفاض في مستوى التجارة بين هذه الدول كما تشكل الاختلافات في المصالح الاقتصادية واستمرار الممارسات الادارية الحمائية عقبات خطيرة أمام تنفيذ القرارات المتخذة مما يؤكد صحة الفرضية المطروحة ويمكن القول أيضا أن عدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وضعف تداول المعلومات الاقتصادية وصعوبة تسوية التبادلات تمثل أيضا عوامل تعيق العلاقات بين هذه الدول وتحد من امكانيات التكامل الإقليمي، هذا يزيد من تكاليف المعاملات ويقلل بشكل كبير من تطور التجارة. ولكن هذا لا يمنع ان تبذل الدول المغاربية المزيد من الجهود لتدارك التأخر في اقتصاداتها بسبب تجاهلها لأهمية الاندماج والعمل على تحقيق مبدأ التكامل في كل القطاعات الاقتصادية بما فيها المالية لحل مشكل نقص الموارد المالية الذي تعاني منه بعض هذه الدول باتخاذ إجراءات مستعجلة مشتركة كفيلة بتنشيط التكامل والاندماج الذي طالما طمحت اليه أي ان زيادة مستويات التبادلات التجارية بين الدول المغاربية من شأنه ان يحفز العمل الى تطلعات اقتصادية أكثر كانت في السابق تشكل عقبات في المجال المالي والصناعي والتعاون التكنولوجي .

المراجع:

1. بكادي مسعود، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي - رؤية تحليلية تقييمية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 08 -أفريل 2016.
2. بودلال علي، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي تشخيص الواقع وتحديات المستقبل مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 2، العدد 1، 1-35.
3. ظافر سعيدان، الأنظمة المصرفية المغاربية: الواقع والآفاق، تقرير اتحاد المصارف المغاربية 2016 - 2017.
4. عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
5. محمد مصباح، رشيد اوراز، تقرير الاندماج المغاربي 2020: الشراكات الاقتصادية بديل عن الجمود السياسي، المعهد المغربي لتحليل السياسات، مارس 2020.
6. ولد حام الطالب مصطفى، خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي (دراسة تحليلية) ، جامعة نواكشوط العصرية.
7. البنك الدولي، قياس أنشطة الاعمال، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020.
8. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020.
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات، النشرات الفصلية 2019، 2020.
10. Abdelkader. (1990). Maghreb, quelle integration a la lumière des expériences dans le tiers monde ? e Colloque intermaghrébin sur

- l'intégration maghrébine, Casablanca. Revue Tiers Monde, t. XXXIII, no 129, janvier-mars 1992.pp. 67-97
- 11.Achy, L. (2007). Le commerce inter-régional : l'Afrique du Nord est-elle une exception ? L'année du magreb,501-520.
- 12.Alia Gana, Yann.R. La régionalisation du monde. KARTHALA.p26. pp105-276.
- 13.Balassa. Bela. (1961). The theory of economic integration : Towards a theory of economic integration, Kyklos, no 1 Richard D. Irwin.74. (1-5)
- 14.Blancher, N. Maingy, C. Les Trajectoires Comparées Des Processus Régionalisation En Afrique Sud-Saharienne Et En Asie Orientales. Revue Tiers Monde, XXXI n155,505-528.
- 15.Escribano, G. Lorca, A. (2003). La politique commerciale du Maroc ; entre libéralisation et modernisation. Université à distance, UNED. ESPAGNE.
- 16.Hugon, Philippe (2002). Les économies en développement au regard des théories de la régionalisation Fait partie d'un numéro thématique : régionale. Revue Tiers Monde pp 9-25.
- 17.Hugon, Philippe. (2003). Les économies en développement à l'heure de la régionalisation. KARTHALA Edition. pp 1-336.
- 18.John. Hobson. International trade an application of economic theory. Batouche books. London.2003(1-175).
- 19.Kamel Kasmi. (2008). L'intégration sous-régionale des Etats du Maghreb : quel avenir dans le contexte de la politique européenne de voisinage ? pp. 71-99. Revue Juridique De L'ouest. <https://www.persee.fr/>
- 20.Kossi Eden Baita. (2017). Intégration régionale et échanges commerciaux : une analyse empirique dans les pays de la Communauté économique des états de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO),1-28.
- 21.Krugman. (1991). Increasing returns and economic geography. Journal of political Economy. v99.Issue 3. .483 .499.
- 22.Larbi, H. Dridi, R. (2018). Vers une croissance plus inclusive en Tunisie.N1486.OCDE Publishing.pp1-43
- 23.R. W. Jones. Factor Proportions and the Heckscher-Ohlin Theorem. The Review of Economic Studies

- 24.Siroen, Jean-Marc. (2004), La régionalisation de l'économie mondiale. La decouverte.pp1-128.
- 25.Vol. 24, No. 1 (1956 - 1957), pp. 1-10. Published By : Oxford University Press.
- 26.Young, A. (1928). Increasing returns and economic Progress. The economic journal 38N Published By : Oxford University Press (152) pp. 527-542.
- 27.Doing business database.2020
- 28.: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي. [/ https://maghrebarabe.org](https://maghrebarabe.org/)
- 29.وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، التقرير الاقتصادي والمالي، المملكة المغربية، <https://www.finances.gov.ma>